

Distr.: General  
17 June 2013  
Arabic  
Original: English



## مجلس حقوق الإنسان

الدورة الرابعة والعشرون

البندان ٢ و ٣ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

موجز المعلومات المجمعة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وغيرها  
من الجهات صاحبة المصلحة عن أفضل الممارسات المتبعة في مجال  
تطبيق القيم التقليدية مع تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحفاظ على  
كرامة الإنسان

### تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

موجز

يُقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٣/٢١، الذي طلب من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تجميع المعلومات من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة عن أفضل الممارسات المتبعة في مجال تطبيق القيم التقليدية مع تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحفاظ على كرامة الإنسان، وتقديم ملخص عن ذلك إلى المجلس. ويقدم هذا التقرير إلى المجلس في دورته الرابعة والعشرين، وفقاً لجدوله الزمني للقرارات المواضيعية.

## المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٣	٢-١	.....	أولاً - مقدمة
٤	٨٢-٣	.....	ثانياً - المساهمات المقدمة
٤	٢٦-٣	.....	ألف - مجموعات الدول والدول الأعضاء في الأمم المتحدة
٩	٣١-٢٧	.....	باء - المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
١٠	٣٣-٣٢	.....	جيم - وكالات الأمم المتحدة
١٠	٣٦-٣٤	.....	دال - المؤسسات الأكاديمية
١١	٨٢-٣٧	.....	هاء - منظمات المجتمع المدني
٢٠	٨٤-٨٣	.....	ثالثاً - التحليل والاستنتاجات

## أولاً - مقدمة

١ - طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره ٣/٢١، إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تجمع معلومات من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة عن أفضل الممارسات المتبعة في مجال تطبيق القيم التقليدية مع تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحفاظ على كرامة الإنسان، وأن تقدم ملخصاً عن ذلك إلى مجلس حقوق الإنسان. ويقدم هذا التقرير إلى المجلس في دورته الرابعة والعشرين، وفقاً لجدوله الزمني للقرارات المواضيعية.

٢ - وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أرسلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان طلب معلومات إلى جميع البعثات الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة. وحتى ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٣، كانت قد تلقت ردوداً من مجموعات الدول، والدول الأعضاء في الأمم المتحدة (الاتحاد الأوروبي؛ والأردن، وإسبانيا، وإندونيسيا، وباكستان، وبروني دار السلام، والبوسنة والهرسك، وبيلاروس، والجمهورية العربية السورية، وسري لانكا، وصربيا، والعراق، وعمان، وغواتيمالا، وقطر، وموريشيوس، وهندوراس)؛ ومن مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية (أوزبكستان، وأوكرانيا، وجورجيا، وكولومبيا)؛ ووكالات الأمم المتحدة (وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى)؛ والمؤسسات الأكاديمية (معهد علوم الزواج والأسرة، الجامعة الكاثوليكية سانتو توريبيو دي موغروفينخو، بيروت؛ ومرصد التنوع والحقوق الثقافية، جامعة فرايبورغ، سويسرا؛ والمركز المتعدد الاختصاصات المعني بالحقوق الثقافية بجامعة نواكشوط، موريتانيا)؛ ومنظمات المجتمع المدني (جمعية "العمل التضامني"، الأرجنتين؛ وتحالف الدفاع عن الحرية، الولايات المتحدة الأمريكية؛ وتحالف أسر رومانيا، رومانيا؛ ومنظمة العفو الدولية؛ ومؤسسة "آرك" "Arc" الدولية؛ ومؤسسة الأسر الكبيرة، غواتيمالا؛ وجمعية "Points-Cœur"؛ ومعهد الأسرة الكاثوليكية وحقوق الإنسان، الولايات المتحدة؛ وحركة الأسر المسيحية، بنما؛ وجمعية الكاثوليكيين من أجل الخيار، الولايات المتحدة؛ والنساء المهتمات من أجل أمريكا، الولايات المتحدة؛ والمؤسسة المعاصرة، الأرجنتين؛ ومؤسسة حب الحياة، كولومبيا؛ ومؤسسة "نعم للحياة" السلفادور؛ ومؤسسة "تيتوكا"، المكسيك؛ والمساعدة العالمية للنهوض بالمرأة والطفل؛ والحركة الدولية لحياة الإنسان، غواتيمالا؛ والمؤسسة الدولية لحياة الإنسان وجمعية حماية الجنين؛ ومرصد حقوق الإنسان، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛ ومعهد أوروغواي للتدريب العائلي، أوروغواي؛ والخدمة الدولية لحقوق الإنسان؛ ومؤسسة "كيلين"، كينيا؛ وجمعية ريلوندي من أجل التنمية، بوركينا فاسو؛ وجمعية "العدالة الطبيعية"، جنوب أفريقيا؛ ومنظمة نظرة للدراسات النسوية، مصر؛ وجمعية رفاه الشعوب والتنمية، الهند؛ وبرنامج المدافعين الإقليميين والوطنيين عن حقوق الإنسان؛ والشبكة الروسية للمثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي

ومغابري الهوية الجنسانية، الاتحاد الروسي؛ والثقافة الرواندية، رواندا؛ ومبادرة الحقوق الجنسية، كندا؛ ومنظمة "الراعي الخبير"، دولة بوليفيا المتعددة القوميات؛ و"الحياة والأسرة"، شيواوا، المكسيك؛ وجمعية "الصوت الكاثوليكي"، كولومبيا؛ وجمعية "الصوت العام"، المكسيك؛ وجمعية النساء من أجل التنمية، الاتحاد الروسي).

## ثانياً - المساهمات المقدمة

### ألف - مجموعات الدول والدول الأعضاء في الأمم المتحدة

٣- قال الاتحاد الأوروبي إنه ليس في وضع يسمح له بتقديم أمثلة عن أفضل الممارسات، وأكد الحاجة إلى توخي الحذر، مشيراً إلى الخطر المحتمل المتمثل في إقحام مفهوم القيم التقليدية في عالم حقوق الإنسان، ذلك أنه لا يوجد تعريف واضح متفق عليه عالمياً. وفي حين أن حقوق الإنسان قد أُضيفت عليها الصفة الرسمية في القانون الدولي من خلال التوافق في الآراء وتم الاتفاق على أنها حقوق عالمية وغير قابلة للتصرف فإن القيم التقليدية ذاتية في أصلها وخاصة بزمان ومكان محددين. وبالتالي فإنه على الرغم من أن التقاليد قد تتفق أحياناً مع حقوق الإنسان إلا أن المفهومين ليسا مترادفين بالضرورة ويمكن أن يكون أيضاً للقيم التقليدية تأثير سلبي على أعمال حقوق الإنسان، ولا سيما منها تلك المتعلقة بالعنف ضد المرأة، والميل الجنسي، والهوية الجنسانية، والسن، والعجز. وأبرز الاتحاد الأوروبي أن غموض العلاقة بحقوق الإنسان وذاتية مفهوم القيم التقليدية يمكن أن يضعف حقوق الإنسان وعالميتها ويبرر انتهاكات حقوق الإنسان. وشدد الاتحاد أيضاً على أنه متى تعارضت القيم التقليدية مع حقوق الإنسان وقوضتها فإن الدول يقع عليها التزام إيجابي باستتصال هذه التقاليد والقيم والممارسات الضارة.

٤- وقالت بيلاروس إن تقاليد التسامح الديني والحق في حرية الضمير في المجتمع، كما تضمنتها على سبيل المثال المادة ٣١ من دستور بيلاروس، وبضمنها قانون جمهورية بيلاروس المتعلق بحرية الضمير والمنظمات الدينية، وتساوي الأديان أمام القانون من خلال الحوار بين الأديان كلها أمور تحقق السلم والوئام بين الأديان. ويسمح الإطار القانوني بالتعاون بين الكنيسة والدولة. وفيما يتعلق بالحوار الإثني - الديني، يجب أن تكون سياسة الدولة متوافقة مع الدستور والقانون المتعلق بالأقليات القومية في جمهورية بيلاروس. وكل الجمعيات الإثنية والثقافية تتلقى دعماً مالياً وقانونياً وتنظيماً ومنهجياً من الدولة على أساس المساواة.

٥- ويتم التدريب والتعليم في إطار التثقيف وفقاً لقانون التعليم، ووفقاً لمفهوم التعليم المستمر للأطفال والشباب، وبرامج التعليم. والتعليم على جميع المستويات يقوم على قيم عالمية وإنسانية من قبيل الكرامة والحرية والمسؤولية، فضلاً عن التقاليد الثقافية والروحية.

وأكاديمية التعليم العالي توفر تدريباً منهجياً في مجال ترويج القيم التقليدية، واحترام حقوق الإنسان وحرياته، وحماية حقوق الطفل، وتعزيز دور الأسرة والمجتمع والمؤسسات التعليمية في تأكيد القيم التقليدية. وتشمل البرامج الرامية إلى تحسين المهارات التعليمية للمديرين والأخصائيين القيم التقليدية وحقوق الإنسان.

٦- وركزت البوسنة والهرسك على تعزيز التسامح والجهود الرامية إلى مكافحة التمييز ضد الأقليات القومية، مثل الروما، كوسيلة لحماية حقوق الإنسان وإعمالها. وفي ذلك السياق، أُشير إلى انخفاض في الأفعال الإجرامية ذات الدوافع الإثنية. والتمييز يحظره الدستور وتجرمه القوانين الجنائية. وفي عام ٢٠٠٩، اعتمد قانون مكافحة التمييز الذي يتعين بموجبه على السلطات العامة كافة استعراض وتعديل وسن القوانين والسياسات والممارسات.

٧- وقالت بروني دار السلام إنه، مراعاة لتنوع القيم التقليدية للبشرية على الصعيد العالمي، يحتاج البعض من المصطلحات المستخدمة في قرار مجلس حقوق الإنسان ٣/٢١ إلى تعاريف أكثر دقة. وذلك ضروري لوضع التشديد على أهمية حقوق الإنسان دون أي تمييز من أي نوع كان.

٨- وغواتيمالا، بوصفها دولة متعددة الإثنيات تتعايش فيها مجموعات اجتماعية - ثقافية مختلفة مثل المايا والغاريفونا والهنكا، ترى أن الثقافة والتقاليد لا يمكن التمسك بها كتعلّة لتبرير انتهاكات حقوق الأقليات التي تعترف بها الصكوك الوطنية والدولية. وفي مكافحة العنصرية والتمييز، أشارت غواتيمالا، على سبيل المثال، إلى الاتفاق بشأن هوية السكان الأصليين (Acuerdo sobre Identidad de los Pueblos Indígenas) وإنشاء مكتب المدافع عن نساء الشعوب الأصلية (Defensoría de la Mujer Indígena). واستخدام العادات والتقاليد واللغات والأزياء التقليدية والنهوض بها يحظى بالحماية والتشجيع. والحكومات والإدارات المحلية المنتخبة من خلال الاقتراع العام وسياسات إدماج الأطفال والمراهقين والنساء، تكفل المشاركة والديمقراطية، مع مراعاة الهياكل المتعددة الإثنيات والثقافية في الدولة.

٩- وأشارت هندوراس إلى أن القيم التقليدية والعادات هي أصل حقوق الإنسان. والقيم التقليدية لا يمكن أن تبرر أي ممارسة مخالفة لكرامة الإنسان. والدول بحاجة إلى ضمان القيم التقليدية التي تحمي المساواة والكرامة، ولا بد من احترام وحماية حقوق الإنسان للجميع.

١٠- وللسكان هندوراس تقاليدهم وعاداتهم ومعتقداتهم التي لا بد من صيانتها لتحقيق الأعمال الكاملة للحقوق الثقافية لجميع السكان وبالتالي اعتمدت الدولة تدابير تشريعية وإدارية وغيرها من التدابير بما يتماشى مع معايير حقوق الإنسان الدولية والجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق المزيد من التمتع بحقوق الإنسان في إطار السياسة العامة وخطّة العمل الوطنية بشأن حقوق الإنسان (Primera Política Pública y el Plan Nacional de Acción en )

(Derechos Humanos)، من قبيل التركيز على الحوار فيما بين الثقافات والمساواة بين الجنسين، والتنوع الإثني.

١١ - والقيم التقليدية يمكن أن تهددها، مثلاً، التكنولوجيا والثقافات الأجنبية. وتدابير استخدام القيم التقليدية لتعزيز حقوق الإنسان تشمل، فيما تشمل، إثارة الوعي، ومشاركة المجتمع والقادة الدينيين في إذكاء الوعي بقيم حقوق الإنسان ومشاركتهم في استنباط مناهج دراسية وبرامج تعليمية في مجال حقوق الإنسان.

١٢ - وقالت إندونيسيا إن لديها ثقافة ثرية وتنوعاً إثنياً مكرساً للإنسانية. وقيم حقوق الإنسان مجسدة في جميع الثقافات وهي قائمة بأشكال مختلفة كالأمثال الشعبية واللهجات المحلية والتقاليد والعادات. وهي متأصلة الجذور في الحياة اليومية للمجتمعات وتشجع التمسك بحقوق الإنسان. وفي جهد يرمي إلى منع استخدام القيم التقليدية لتبرير الممارسات التمييزية، نفذت الحكومة تدابير وقائية من قبيل إدراج القيم التقليدية الإيجابية على جميع مستويات التعليم، في شكل مناهج دراسية تتعلق بحقوق الإنسان (التعليم الرسمي وغير الرسمي والديني). ومن بين القيم التقليدية "Kitorang samua basaudara" - "كلنا أسرة واحدة" - بما يعكس التساوي وعدم التمييز والمساواة في المعاملة؛ و "Sitouw Timouw Tomoutow" - "العيش من أجل الآخرين"، أي الاهتمام بالغير والتقاسم؛ و "Sipakataum Sipakalebbi" - "الاعتراف بالغير وتقديره واحترامه"؛ و "Siri" - "الاحترام وعزة النفس"؛ و "Ngewongke" - "الاحترام والتفاهم المتبادلان"؛ و "Ngaha Aina Ngoho" - "التفكير في احتياجات الغير"؛ و "Rohoe Rahayu" - "التكاتف"؛ و "Udiep Sari Mati Syahid" - "التسامح والتفاهم".

١٣ - وأشار العراق إلى أن حقوق الإنسان هي معايير للاعتراف بالكرامة الإنسانية للجميع. وحقوق الإنسان تحكم وتُنظم أيضاً التفاعل الاجتماعي داخل المجتمعات والعلاقة مع الحكومة، وكذلك المسؤوليات الوطنية والدولية على حد سواء. وأشار العراق إلى عالمية حقوق الإنسان، وحرمتها، واحترام حقوق الآخرين. وأشار أيضاً إلى برامج لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها من خلال تطوير ثقافة لحقوق الإنسان. فتلك الجهود أعادت إقرار الأمن والاستقرار وتعزيز حقوق الإنسان.

١٤ - ووصف الأردن ما قام به من إجراءات في مجال حقوق الإنسان فيما يتصل بالقيم التقليدية. فعلى سبيل المثال، حدد الدستور الحقوق والواجبات ومسؤوليات الدولة فيما يتعلق بالمساواة والكرامة والحرية، كانعكاس للقيم المستوحاة من الثقافة العربية والإسلامية بالاستناد إلى دين الدولة. وتشمل أحكام الدستور الحقوق المدنية والسياسية، فضلاً عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد اعتُبر تعديل أُدخل على الدستور في عام ٢٠١١ أهمية الأسرة حجر زاوية المجتمع.

١٥ - والتشريع في الأردن يُعيد تأكيد أهمية دور المؤسسات التعليمية في النهوض بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وأحد أهم الأسس الوطنية هو أن شعب الأردن وحدة متكاملة

ولا تخضع للتعصب العرقي ولا تمارسه. كما أن قانون الصحافة والمنشورات يوفر إطاراً لحق المجتمع في الحفاظ على تقاليده وعاداته.

١٦- وذكرت موريشيوس أن العديد من القيم التقليدية التي أُضيفت عليها الصبغة العالمية من خلال صكوك حقوق الإنسان الدولية تدرس، بشكل خاص، من خلال مختلف الديانات التي تمارس شعائرها في موريشيوس. وسردت قائمة القيم التقليدية، ومن بينها احترام وحب الحقيقة، والحياة، والأسرة، والآباء، والتعليم، والحكمة، والطبيعة، والتعاطف، والأمانة، والسلم، والتعاون، والتضامن، وهي كلها قيم وردت في كتب ووثائق مثل القرآن والإنجيل والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد أُدرجت هذه القيم أيضاً في وثائق رئيسية أعدتها وزارة التعليم والموارد البشرية، ومن بينها على سبيل المثال إطار المنهاج الدراسي الوطني وخطّة العمل الاستراتيجية للتعليم والموارد البشرية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٢٠.

١٧- ووصفت باكستان ثقافتها بأنها حصيلة تعاليم الإسلام وأعمال الشعراء الصوفيين وحكم القانون. فإسهام الشعراء الصوفيين شجع موضوعات الحب والسلم والإنسانية وقد جسدت أعمالهم قيم حقوق الإنسان والكرامة. أما تعاليم الإسلام فهي شرعة حقوق الإنسان في باكستان، ذلك أن مبادئ حقوق الإنسان قد أعلن عنها الرسول صلى الله عليه وسلم وتم تجسيدها في دستور باكستان في المواد من ٨ إلى ٢٨.

١٨- والأسرة جزء لا يتجزأ من ثقافة باكستان. وحماية حقوق شرائح المجتمع الضعيفة مثل المسنين والمعاقين والأطفال والنساء والعاطلين عن العمل هي أيضاً من الأولويات. وفيما يتعلق بالممارسات التقليدية الداعمة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، أشارت باكستان إلى التقليد المتمثل في تسوية المنازعات المحلية من خلال مجالس القرى التي أُقيمت في نظام الحكم المحلي من خلال نظام مجلس "Anjuman-e-Muslahit"، الذي يتألف من الشيوخ المحليين وممثلين منتخبين. وقد أُقيمت مجالس القرى ومجالس الحوار لتطوير وتحسين مصادر توريد المياه والمرافق الصحية، ومعالجة الفقر، وحماية المستهلك، ومشاركة المجتمع المحلي في صيانة المرافق العامة.

١٩- وقالت عُمان إن الإسلام يقوم على العدالة والأخلاق لتحقيق الاحترام المتبادل، بما في ذلك في سياق التشويه والكرهية والتعصب والعنف. والعديد من حقوق الإنسان، مثل الحق في الحياة والحق في التعليم والحق في العمل، موجودة في الإسلام.

٢٠- وتعمل وزارة الأوقاف والشؤون الدينية على تشجيع ثقافة تقوم على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية بالاستناد إلى القوانين واللوائح السارية حالياً والنظام الأساسي للدولة الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم ٦٩/١٠١ بتاريخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٩. وقد أبرزت مواده ١٠ و ١٢ و ٢٨ و ٣٥ الاحترام والمصلحة المتبادلين، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، فضلاً عن العدالة والمساواة وحرية إقامة الشعائر الدينية وتوفير الحماية القانونية للأجانب وممتلكاتهم وتقاليدهم.

٢١- وأشارت قطر إلى عملها، بالتعاون مع مركز قطر الثقافي الإسلامي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان من خلال القيم التقليدية، وذلك على سبيل المثال بنشر الكتاب المعنون "الإسلام وحقوق الإنسان". وقد أكد هذا الكتاب مبدأ تشجيع الحوار والتواصل الثقافي لتصحيح التصورات الخاطئة فيما يتعلق بالإسلام وتشجيع السلم والأمن الدوليين فضلاً عن تقارب الثقافات المختلفة.

٢٢- وأشارت صربيا إلى أقليتها القومية ومجتمعها الإثنية العديدة وإلى تقليدها المتمثل في تشجيع قيم روح التسامح والحوار بين الثقافات. ويجسد دستورها ممارسة من أفضل الممارسات من خلال تشجيع احترام التنوع والتدابير المتخذة في مجالات التعليم والثقافة والإعلام العام لتشجيع التفاهم والتقدير والاحترام للاختلافات الناشئة عن خصوصيات الهوية الإثنية أو الثقافية أو اللغوية أو الدينية.

٢٣- وسلّمت إسبانيا بأن لكل بلد قيمه التقليدية، التي قد تكون فيها اختلافات. غير أنها شددت على أن تلك القيم يجب ألا تتعارض أو تتنافى مع حقوق الإنسان العالمية التي لا يمكن فصلها عن الظروف الإنسانية وهي مستقلة تماماً عن المنطقة أو الدولة التي يقيم فيها الأفراد. ولو أن القيم التقليدية يمكن أن يكون لها أثر سلبي على حقوق الإنسان أو قد تتخذ جوانب منها أو تتفق معها، إلا أنها لا تعمل على نفس المستوى القانوني.

٢٤- والبعض من حقوق الإنسان إنما هي قواعد آمرة معبر عنها بتوافق آراء دولي وتنعكس في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية وبالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولا بد من الاعتراف بالقيم التقليدية ولكن يجب فهمها في الإطار العالمي لحقوق الإنسان الذي لا يمكن الالتفاف عليه. وقالت إسبانيا، وهي تميز بين حقوق الإنسان والقيم التقليدية، إن القيم التقليدية تنطبق على مستوى المجتمع المحلي، ويجب أن تقع مسؤولية القيام بمهمة تحقيق استمرارية القيم التقليدية على مؤسسات مثل الأسرة أو المجتمع المحلي. والدول ملزمة باحترام وتعزيز حقوق الإنسان وإزالة جميع الحواجز التي تحول دون التعزيز الفعلي والملائم الذي قد يشمل، عند اللزوم، إنكار القيم التقليدية التي تتعارض مع حقوق الإنسان.

٢٥- وفي سري لانكا، يمارس المجتمع الطبي المحلي في كافة المجموعات الإثنية، العديد من الأنظمة الطبية على مستوى السكان الأصليين تستند إلى التعبير الثقافي عن القيم والمعارف التقليدية. وحقوق تلك المجموعة المحلية محمية وتحترم القيم التقليدية التي تتمسك بها.

٢٦- وقالت الجمهورية العربية السورية إن التقاليد والعادات لديها تقوم على مبادئ حقوق الإنسان واحترام هذه الحقوق، مثل الحق في الحياة، والعدالة، والحريّة، والمساواة، والتعليم، والكرامة. وبخصوص أفضل الممارسات، أشارت مساهمة الجمهورية العربية السورية إلى احترام ورعاية المسنين والجيران. ثم إن الفقراء والأيتام مدعومون مالياً، إذ يحظى الأطفال بحسن الرعاية واللفظ. وخلال الأزمة، شهد البلد تضامناً فيما بين الأسر السورية، على



أساس العادات والتقاليد. وتم استقبال واستضافة الأسر المشردة من جميع المناطق في بيوت الأقارب والجيران.

## باء- المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

٢٧- يرى مكتب أمين المظالم في كولومبيا أن مفهوم القيم التقليدية وحقوق الإنسان يرتبط، فيما يرتبط، بالقيم الثقافية والعادات والقيم العالمية والقيم المعيارية وهو بالتالي مسألة معقدة. ولا يوجد تعريف متفق عليه لمصطلح "القيم التقليدية للبشرية" الذي هو مفهوم غامض بعض الشيء وذاتي وغير واضح. وللقيم التقليدية آثار إيجابية وأخرى سلبية. ويمكن أن تشمل الجوانب السلبية الزواج القسري، والعنف المترلي، والاعتصاب، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. ويمكن التمسك بالقيم التقليدية لتبرير الوضع القائم وإضعاف حقوق أكثر الفئات تهميشاً وفقراً. غير أن القيم التقليدية ليست ثابتة ويمكن أن يكتشف صحتها كل جيل من الأجيال.

٢٨- وأشارت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في جورجيا إلى أن جورجيا كانت قد اعتمدت قانوناً بشأن استئصال العنف في الأسرة، بما يحمي ويساعد ضحايا العنف. غير أن المواقف التقليدية المتأصلة الجذور في السياق الثقافي للأدوار النمطية للمرأة تبعث على القلق. وقد ساهم ذلك في أشكال مادية ونفسية من أشكال الإكراه بما يعرقل تساوي المرأة في المشاركة في حياة الأسرة. وحالات عديدة لا يبلغ عنها حرصاً على صيانة شرف الأسرة وبسبب الخوف من الفصل والتمييز في الأسرة والمجتمع.

٢٩- وأشار إلى الدور الحيوي الذي يلعبه التثقيف في مجال حقوق الإنسان في تعزيز وحماية حقوق المرأة. وتحقيقاً لتلك الغاية انطلقت أنشطة تعليمية شملت جهات مختلفة من الجهات صاحبة المصلحة مثل وكالة الخدمة الاجتماعية ومجلس الأقليات الإثنية والدينية والمجموعات الإقليمية. وشمل ذلك التدريب في مجال التوعية الجنسية، ومفهوم "العمل القائم على المشاركة"، ووضع خطة عمل تتضمن أنشطة لإذكاء الوعي بحقوق المرأة واستئصال العنف المترلي. وأفضت هذه البرامج إلى تخفيض المواقف القائمة على قوالب نمطية تجاه المرأة.

٣٠- وحسب مفوض البرلمان الأوكراني لحقوق الإنسان فإن مشاريع القوانين، إذ تنظر في المقترحات في عملية الصياغة، يمكن أن تتأثر وتتغير. والمادة ٥٥ من دستور أوكرانيا تكرس حق الفرد في "التوجه إلى المؤسسات القضائية الدولية ذات الصلة أو الهيئات ذات الصلة في المنظمات الدولية التي تعد فيها أوكرانيا عضواً مشاركاً، للمطالبة بحماية حقوقه وحياته". وقد اعترفت أوكرانيا باختصاص اللجنة المعنية بحقوق الإنسان للنظر في الشكاوى الفردية المقدمة من مواطنيها بشأن انتهاكات حقوقهم.

٣١- وأكد المركز الوطني لحقوق الإنسان في أوزبكستان أن حماية حقوق الإنسان يجب أن تشمل تطوير وتعزيز التسامح الديني، والاحترام، وعدم التمييز، فيما يتصل بالجنسية، وتقديم الدعم والمساعدة للفئات الضعيفة مثل الأطفال والنساء والمعاقين والمرضى والمسنين. وتقليد حسن الضيافة الشرقي، والأمانة، والإحسان، تدعمها المنظمات الدينية. ويساند المركز احترام لغات وعادات وثقافات مختلف القوميات من خلال ١٤٠ مركزاً ثقافياً وطنياً ومشروعاً خاصاً من قبيل مشاريع مؤسسة الثقافة والفنون في أفغانستان "Asralr sadosi" و "Bazar-art".

## جيم - وكالات الأمم المتحدة

٣٢- وقالت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) إن القيم التقليدية يمكن أن تطبق تطبيقاً عملياً في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ولا سيما من خلال التثقيف في مجال حقوق الإنسان. والأونروا، بوصفها الموفر الرئيسي للتعليم الأساسي في ميادين عملها الخمسة والتي تعد ٦٩١ مدرسة ابتدائية وإعدادية توفر التعليم الأساسي المجاني لقرابة نصف مليون طفل فلسطيني لاجئ، تبذل جهوداً كبيرة لتحديد نهج للتثقيف في مجال حقوق الإنسان يتناول القيم التقليدية ويأخذ بها.

٣٣- وتسلم سياسة الأونروا للتثقيف في مجال حقوق الإنسان وحل النزاعات والتسامح بأهمية هوية الطفل الثقافية ولغته وقيمه، وبالقيم الوطنية للبلد الذي يعيش فيه الطفل أو الذي هو بلده الأصلي، طبقاً للفقرة ١ (ج) من المادة ٢٩ من اتفاقية حقوق الطفل. ومن خلال الإشارة إلى تلك الاتفاقية يمكن إثبات كيف أن التثقيف في مجال حقوق الإنسان والتعليم بشأن القيم التقليدية وما يتصل بذلك تُعدّ مسائل يكمل بعضها البعض ولا يستبعد أي منها الآخر.

## دال - المؤسسات الأكاديمية

٣٤- وأبرز معهد العلوم بشأن الزواج والأسرة، جامعة سانتو توريبيو دي موغروفياخو الكاثوليكية، بيرو، أن حالات مثل ارتفاع معدلات الإدمان، وقلة احترام السلطة، وإهمال المسنين، إنما هي إنكار واضح لكرامة الإنسان واحترامه وتحدُّ من آفاق التنمية الاجتماعية. وذلك متأصل في تحريف مفهوم الأسرة الذي هو أساس المجتمع وانعكاس له ويساعد الأفراد على فهم القيم والمبادئ. والأسر المبنية على الزواج تلعب دوراً هاماً للحماية والتكامل المشتركين، فضلاً عن رعاية المعاقين والمسنين. لذلك السبب، وإحراز تقدم ذي شأن، يجب أن تطبق سياسات عامة ذات منظور عائلي، ولا سيما في مجال حقوق الإنسان.

٣٥- ومؤسسة الأسرة والزواج بين رجل وامرأة وما اتصل بذلك من حقوق تحميها الصكوك الدولية، بما فيها المادة ١٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة ١ من الاتفاقية

بشأن الرضا بالزواج والحد الأدنى لسن الزواج وتسجيل عقود الزواج، والمادة ٢٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمادة ١٠ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمادة ٥ من اتفاقية حقوق الطفل. أما على الصعيد الإقليمي فإن المادة السادسة من الإعلان الأمريكي لحقوق وواجبات الإنسان، والمادة ١٧ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، والمادة ١٥ من بروتوكول سان سلفادور، قد أبرزت دور الأسرة بوصفها عنصر المجتمع الطبيعي والأساسي في النهوض بقيم التضامن والاحترام والمسؤولية، يجب بشكل خاص أن توفر في إطاره الحماية للأمهات والأطفال.

٣٦- وتطرق مرصد التنوع والحقوق الثقافية بجامعة فرايبورغ، سويسرا، في مساهمة مشتركة مع المركز المتعدد الاختصاصات المعني بالحقوق الثقافية التابع لجامعة نواكشوط، موريتانيا، لتقليدين واستراتيجيات تقليدية لتسوية النزاعات بين الأفراد أو المجموعات الإثنية، ومنها خاصة الممارستان التقليديتان "Dendiraagal" و"Molaar"، حيث تمكن القيم التقليدية والتقاليد الدينية العريقة وكذلك الجديدة من الأعمال الفعلية لحقوق الإنسان في موريتانيا.

## هاء- منظمات المجتمع المدني

٣٧- أكدت منظمة العمل التضامني ("Acción Solidaria")، الأرجنتين، أن حياة الإنسان تبدأ عند الحمل. وتلك الفكرة تشكل قيمة تقليدية من القيم في الأرجنتين والعديد من البلدان الأخرى، وذلك يعني ضمناً أن حقوق الجنين البشري يجب احترامها. ويجب أن ينطبق نفس الموقف أيضاً تجاه الجنين الناتج عن الإخصاب. وذكرت المنظمة، فيما ذكرت، الأكاديمية للطب في الأرجنتين، فأشارت إلى العديد من الحجج الطبية والعلمية المقدمة لتأييد الرأي وأن الإجهاض غير مقبول.

٣٨- وأشار تحالف الدفاع عن الحرية، الولايات المتحدة، إلى التطابق مع القانون الطبيعي وكذلك مع قانون الشعوب الروماني، فقال إن الحقوق والحريات القائمة على القيم التقليدية في شكل قانون طبيعي لا يمكن سحبها بدون انتهاك، والإدانة لارتكاب مثل هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان ممكنة، وذلك حتى في غياب قانون وضعي. ولا يمكن أن ينحصر القانون الطبيعي في ثقافة معينة في مكان وزمان محددين، وله ما يدل عليه في تقاليد أخرى مثل مفهوم "طاو" (Tao) في تعاليم الطاوية التقليدية.

٣٩- وهذه العالمية القائمة على القانون الطبيعي يمكن ملاحظتها في تشديد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على الأسرة وأهميتها بوصفها وحدة المجتمع الطبيعية والأساسية. ومؤسسة الزواج هامة، ذلك أنها تقوم على طابع التكامل الطبيعي بين الرجل والمرأة. وللوالدين الحق في تربية الأطفال دون تدخل من الدولة.

٤٠- وقال تحالف أسر رومانيا، رومانيا، إنه يشجع مصالح المجتمع الأساسية مثل الممارسات لصالح الأسرة، والسياسات لصالح الحياة، وحرية الدين والضمير والتعبير. وشدد التحالف على ترويج الفقرة ٣ من المادة ١٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أي من خلال مساندة دور الأسرة، وتشجيع الحوار والاحترام المتبادل وتساوي الفرص للمساهمة في تعريف وتحديد القواعد الاجتماعية في المجتمع العالمي، بوصف ذلك ممارسة من أفضل الممارسات لدعم حقوق الإنسان والحريات من خلال القيم التقليدية. وأشار التحالف إلى أن كلاً من الحقوق والواجبات يجب التشديد عليها، ومن الأفضل أن يكون ذلك فقط لإبراز الحقوق والحريات. وهذا هام بشكل خاص في تنشئة الأجيال الفتية.

٤١- وأكدت منظمة العفو الدولية أن فهم تعقد مفهوم "التقليد" أساسي للتشجيع على تقدير أفضل لمساهمة القيم التقليدية فيما يتصل بحماية حقوق الإنسان. ويجب أن تعترف أفضل الممارسات بأن التقاليد والقيم التقليدية موضوع جدل وهي تتطور، وأن التقاليد التي لا تتفق مع معايير حقوق الإنسان يمكن وجودها في أي ثقافة أو مجتمع أو بلد.

٤٢- وأشارت منظمة العفو الدولية إلى أن مجلس حقوق الإنسان كان قد عيّن مقررًا خاصاً في مجال الحقوق الثقافية، وأن أفضل الممارسات التي حددها ذلك الخبير لها صلة وثيقة بذلك إلى حد كبير. وكان الخبير المستقل السابق في مجال الحقوق الثقافية قد أكد أن "الحقوق الثقافية تؤدي دوراً مركزياً في الاعتراف بكرامة الإنسان واحترامها"، ولكن لا يمكن اعتبار جميع الممارسات الثقافية محمية في قانون حقوق الإنسان الدولي، ويمكن أن تخضع الحقوق الثقافية لقيود في ظروف معينة<sup>(١)</sup>، ذلك أن السلطات قد تُسيء استخدام سلطتها لتحديد القيم التقليدية للمجتمع قصد الإبقاء على الوضع الراهن. وأشارت مساهمة هذه المنظمة إلى أن القواعد الثقافية ونتائجها وقبولها ومشروعيتها موضع تشكيك في هذا الصدد.

٤٣- ووجهت منظمة "Arc" الدولية النظر إلى بواعث قلقها إزاء القيم التقليدية التي يمكن أن تدمر الممارسات والتقاليد والمواقف السائدة القائمة على سلطة الأب والتي تنطوي على عنف وإكراه ضد المرأة، مثل العنف والإيذاء في إطار الأسرة، والزواج القسري، والقتل بسبب المهر، والاعتداءات التي تُستخدم فيها الأحماض، وختان الإناث، وفق ما جاء في التوصية العامة رقم ١٩ (١٩٩٢) بشأن العنف ضد المرأة الصادر عن لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة. وكانت المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه قد اقترحت مبادئ توجيهية لمعالجة مسألة الثقافة والعنف ضد المرأة، بما في ذلك معالجة العوامل التي تقوم عليها النماذج الثقافية الضارة وتعززها، وهي النماذج التي تُخضع المرأة وتعترف بأن حماية الحقوق تحتاج إلى تغيير المعايير والمواقف الثقافية.

(١) البيان المدلى به أمام الدورة الرابعة عشرة لمجلس حقوق الإنسان.

٤٤ - ورأت جمعية الأسر الكبيرة في غواتيمالا أن القيم التقليدية مشتركة بين جميع أفراد البشرية ويجب حمايتها كجزء من حقوق الإنسان. وأشارت إلى الدور الأساسي للأسرة التي تقوم على رابطة زوجية بين الرجل والمرأة؛ وإلى القيم التقليدية لأغراض التعايش السلمي، وأهمية صون الحق في الحياة. وقد أثبت التاريخ أن تقدم الثقافات أو انحطاطها يرجعان بالأساس إلى بقاء القيم التقليدية. والدفاع عن حياة جميع الكائنات البشرية والأسرة كمصدر للقيم التقليدية وكأساس للمجتمع، هو حق الإنسان الأول والأساسي ولا بد للدول من العمل على تعزيز الأسرة، ذلك أنه بدون الأسرة لا وجود للمجتمع. والقيم التقليدية غير قابلة للنقاش وهي هامة لتعزيز حقوق الإنسان، وحماية الزواج، والدفاع عن الحياة منذ الحمل وحتى الولادة الطبيعية.

٤٥ - وذكرت جمعية "Points-Cœur" أن احترام كرامة الإنسان لا بد من مراعاتها في جميع الأحوال بوصفها الهدف الأسمى وأنه في حين يمكن بل ويجب أن تساهم القيم التقليدية، كما هو الحال في الأمثلة التالية، يجب ألا يُستند إليها أبداً كغاية في حد ذاتها وإنما كغاية من غايات كرامة الإنسان.

٤٦ - ومع التشديد على أهمية الكرامة والتضامن، أشارت الجمعية إلى قرية تدعى لافاسيندا دو ناتال في البرازيل يعيش فيها، مثلاً، متطوعون مع أمهات يعشن في فقر مدقع أو مع أطفال شوارع أو مع أشخاص مصابين بإعاقات جسدية وذهنية. وأُتيحت الفرصة لتلك الأمهات للعيش بعيداً عن الفقر والمخدرات والعنف وتعزيز قدرتهن على اتخاذ قرارات وإجراءات لتحسين ظروف عيشهن. وتعززت المسؤولية، ذلك أن الأشخاص لم يتلقوا مساعدة وإنما شاركوا مشاركة كاملة في حياة لافاسيندا. وتم أيضاً إبراز أهمية التضامن من خلال مشروع "الاقتصاد الجماعي" الذي أطلقته حركة فوكولاري الكاثوليكية لاستئصال الفقر من جميع أنحاء العالم. ووافق المشاركون في المشروع - وهم من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم - على إعادة الاستثمار في المشاريع التجارية لضمان استدامتها وخلق فرص عمل، في مشاريع المجتمع المحلي من جانب الأشخاص الذين يعايشون الفقر ومن أجلهم، وفي مشاريع تدريب لتوجيه السلوك الاقتصادي نحو اقتصاد تضامني.

٤٧ - وفيما يتصل بالحق في الحياة وببداية كرامة الإنسان منذ الحمل، ذكر معهد الأسرة الكاثوليكية وحقوق الإنسان أن حظر الإجهاض في جميع مراحل الحمل يجب تشجيعه. والدور الرئيسي للأسرة المتألفة من أم وأب ورد النص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان. ونظراً لكون الأسرة الطبيعية تلعب في الواقع دوراً محورياً في التعليم ونقل القيم الأساسية التي يقوم عليها مشروع حقوق الإنسان، وترسخ الاستقرار والازدهار، قصد تنفيذ جميع حقوق الإنسان تدريجياً، يجب حماية الأسرة الطبيعية والأطفال من خلال قوانين تتعلق بالأسرة.

٤٨ - واستشهدت حركة الأسرة المسيحية، بنما، ببعض الأمثلة فشددت على أهمية الحق في الحياة والأسرة وحمايتها، والقيم الأساسية المتصلة بذلك. وتلك القيم مشتركة بين جميع البلدان. والدول في منظومة الأمم المتحدة لها قيمها، والتسامح في تلك المنظومة يعني أنه لا حاجة إلى أي إشراف بما أن الحرية تتحقق ما أن تعيش الكائنات البشرية وفقاً لقيم راسخة.

٤٩ - وقالت منظمة الكاثوليكين من أجل الخيار، الولايات المتحدة، إن بلورة أخلاقيات جنسية وإنجابية قائمة على العدالة والنهوض بهذه القيم الأخلاقية يعكس التزاماً برفاه المرأة ويؤكد قدرة المرأة والرجل على القيام بخيارات أخلاقية. وبالنسبة للعديد من الكاثوليكين، تُستخدم تعاليم الكنسية كقيم تقليدية للبشرية. ولا بد لواقعي السياسات من احترام حرية الدين والتعددية الدينية وأيضاً ضمان عدم استخدام الدين للتمييز. ولما كانت وجهات النظر المتعارضة سائدة في مسائل الحياة الجنسية والصحة الإنجابية، مثلاً فيما يتعلق باستخدام موانع الحمل والخلافات بين بعض المعتقدات التقليدية والاعتراف بحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، فإن تعاليم الكاثوليكية تلقن عدم السماح باستخدام الدين للتمييز.

٥٠ - وشددت منظمة النساء المهتمات من أجل أمريكا، الولايات المتحدة، على دور الزواج والأسرة والمجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان. والتغيرات التي لا مبرر لها في هياكل الأسرة، والتي تُعيد تشكيل مجتمعاتنا العصري بعمق، ولا سيما في أوروبا، تهدد حقوق الإنسان وكرامة المواطنين. والمعاشرة، التي تغير باستمرار مكانة الزواج ولا تشجع على العلاقات الصحية والدائمة، إنما هي مثال على ذلك. والاختلاط، والخيانة الزوجية، وتناقص الثقة بين الزوجين، التي تزيد من حفزها قوانين الطلاق والزواج بين أشخاص من نفس الجنس، تعرض للخطر نصوص القيم العائلية التقليدية. وآثار انخفاض الزواج ونهيار الأسرة لم تؤثر فقط سلباً على أجيال الأفراد على مستوى شخصي وإنما قوضت أيضاً المؤسسات الاجتماعية وهزّت استقرار الأمم وحقوق الإنسان الأساسية وكرامته.

٥١ - وذكرت "المؤسسة المعاصرة"، الأرجنتين، إن كرامة الإنسان وحقوقه لا بد من حمايتها كلياً بما أنها لا تقبل التجزئة. والقيم التقليدية التي يتقاسمها جميع البشر تتجاوز التقاليد والعادات وهي متأصلة الجذور في جوهر جميع الكائنات البشرية. وفي حين أن الممارسات والعادات تُقيم تقيماً مختلفاً في مختلف التقاليد إلا أن القيم الإنسانية ستكون دائماً متماشية مع حقوق الإنسان، ذلك أن التقاليد والقيم تنبع من نفس المصدر. والقيم التي تتعارض مع كرامة الإنسان ليست جزءاً من تلك القيم الإنسانية.

٥٢ - وأكدت مؤسسة "حب الحياة"، كولومبيا، أهمية الحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي، التي هي أساسية لممارسة حقوق الإنسان الأخرى. وقوانين الدول، والسياسات العامة، وخطط التنمية، واتخاذ التدابير التي تحترم الحق في الحياة والأسرة كقيم عالمية كلها أمور

هاما لحماية حقوق الإنسان. وترى المؤسسة أن الأمومة ليست فقط فرصة فريدة من نوعها للمرأة وإنما هي ضرورة أيضاً لقيام مجتمع مستدام. ولا بد من حماية النساء الحوامل والأجنة.

٥٣- وأكدت مؤسسة "نعم للحياة"، السلفادور، أن الحق في الحياة وفي الأسرة التي تتألف من أب وأم وأطفال، هي قيم عالمية تشجع وتيسر فهم حقوق الإنسان وتنفيذها. والحق في الحياة، الذي تحميه المادة ٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تبدأ منذ لحظة الحمل، وذلك حتى في حالات الحمل غير المنتظر. وأوصت المؤسسة الدول بانتهاج سياسات تشجع على احترام حق كل فرد في الحياة منذ الحمل وحتى الولادة الطبيعية، وتنظيم حملات لتعزيز الوعي بحماية حياة الإنسان في كل مرحلة من المراحل. وبالتالي، لا يجب تعريف الحقوق الجنسية والإنجابية بأنها تشمل الحق في الإجهاض. ويتعين على الدول أن تستثمر في توفير رعاية صحية ورعاية أفضل قبل الولادة للنساء.

٥٤- وشددت مؤسسة "تيكوتا"، المكسيك، على القيمة الأساسية للشخصية الإنسانية والأسرة، وأشارت إلى عملها الرامي إلى تشجيع قيام ثقافة سلم، وقيم الحياة والأسرة، التي هي عناصر أساسية مكونة للمجتمع.

٥٥- وقالت منظمة "المساعدة العالمية للنهوض بالمرأة والطفل"، إن اللجنة الاستشارية التابعة لمجلس حقوق الإنسان عليها أن تبذل المزيد من الجهود لتحديد القيم التقليدية التي هي مشتركة بين جميع الثقافات والحضارات، وشددت على دورها في تطوير وتعزيز حقوق الإنسان. ووجهت النظر إلى قيمتين تقليديتين عالميتين لم تتارا بما فيه الكفاية في الدراسة الأولية - الأسرة بوصفها وحدة المجموعة الطبيعية والأساسية في المجتمع، وحق الوالدين المسبق في اختيار نوع التعليم الذي يفضلونه لأطفالهم.

٥٦- وعلى اللجنة الاستشارية أن تُبرز الروابط الإيجابية بين حماية الأسرة وحماية حقوق الوالدين وكرامة الطفل ورفاهه وحقوقه. وعليها أيضاً أن تحدد التدابير الإيجابية الملائمة لمساعدة الدول على تعزيز دور الأسرة في تعزيز احترام حقوق الإنسان.

٥٧- ورأت منظمة حياة الإنسان الدولية، غواتيمالا، أن القيم التقليدية مشتركة بين جميع البشر وهي ضرورية لحماية حقوق الإنسان العالمية بفعالية. وهي ضرورية أيضاً لحماية الأسرة والحق في الحياة منذ لحظة الحمل وحتى الولادة الطبيعية، ذلك أنها أكثر حقوق الإنسان أساسية وعالمية. وتشكل الأسرة، التي هي أساس المجتمع والقيم التقليدية، المنطلق للتعايش السلمي، والاندماج الحقيقي، والوثام الاجتماعي.

٥٨- وقالت منظمة حياة الإنسان الدولية وجمعية حماية الجنين إن قرار مجلس حقوق الإنسان الذي يدعو إلى إعداد هذا التقرير قد أثار جدلاً نبع عن مسائل تتعلق بمفاهيم لغوية وفلسفية. وقد اقترح القرار أن الاستراتيجية العملية والقابلة للتطبيق على طيف واسع من المعتقدات، توفر منهجية مفيدة للاعتراف بحقوق الإنسان للتقليل من المواجهة والتحيز.

٥٩- وأشار إلى أن القيم هي فهم وترسيخ لما هو جيد أو ما هو جيد بشكل متأصل عوضاً عن تقاليد وعادات محددة قد تصبح مصنفة ومدونة كتقاليد. وفي حين أن القيم عالمية ومشاركة بين البشرية جمعاء فإن القيم التي تنتهك حقوق الإنسان غير مقبولة لدى البشرية ككل. وبالتالي فإن القيم التقليدية يجب تعريفها بأنها "أشياء جيدة" متأصلة في طبيعة البشر ومستقلة عن الهياكل السياسية أو الاجتماعية. وهذا يوضح زعم أن القيم التقليدية هي الأساس الذي تقوم عليه حقوق الإنسان.

٦٠- وانتقد مرصد حقوق الإنسان، المملكة المتحدة، مفهوم عالمية حقوق الإنسان والقيم التي تفرضها على بقية العالم دول معينة أو تحالفات معينة من الدول، ولا سيما في سياق غزو العراق والحرب العالمية المزعومة على الإرهاب. وقالت إنها تقدر مفهوم "القيم التقليدية للبشرية" ذلك أنها تربط حقوق الإنسان بالسياق الأوسع للترعة الإنسانية بما يعكس قيم الخير، والتعاطف، والاحترام، والاهتمام، والدعم المتبادل، والتسامح، والثقة. وتلك القيم هي نقطة انطلاق تطور خطاب حقوق الإنسان، ولكن دون الاعتماد مباشرة على مفهوم الحقوق والواجبات لحماية المؤشرات الاقتصادية أو الإكراه الحقيقي والاعتماد على هذه المؤشرات. وأشار المرصد إلى دور المجتمع المدني في كافة المجتمعات المحلية أو الدول التي تسعى إلى تبني القيم الأساسية للبشرية والتقيدها.

٦١- أشار معهد أورغواي للتدريب في مجال الأسرة، أورغواي، إلى أن كرامة الإنسان تتعزز من خلال تعزيز القيم العالمية التي توفر الاستقرار من أجل أسرة مواطنين أحرار. وأوصى المعهد بحماية الحق الأساسي في عمل لائق، الذي يسمح بتكوين وإعالة أسرة يعيها الاستقرار، فضلاً عن الإصرار على تحقيق رفاه الأفراد والمجتمع من خلال ازدهار الأزواج والأسر.

٦٢- واسترشدت "الخدمة الدولية لحقوق الإنسان" بفهم الأمم المتحدة الحالي لكون قيم البشرية هي تلك المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأن هذه القيم تمثل جهداً متضافراً لتحديد القيم المشتركة التي تتقاسمها البشرية جمعاء. وبالتأكيد على تعزيز القيم العالمية للبشرية من خلال التثقيف في مجال حقوق الإنسان، يجب أن توجه القيم العالمية الواردة في الإعلان ومبادئ عدم التمييز والمساواة والعالمية، الإطار الذي تُوجّه فيه عناية خاصة إلى الفئات المهمشة ومجموعات الأقليات. وتلك الفئات والمجموعات يجب تمكينها من تجاوز هياكل السلطة والممارسات والقيم التقليدية السلبية.

٦٣- وقالت منظمة "كيلين"، كينيا، إنه على الرغم من أن المرأة لها حقوق قانونية في الملكية فإن تلك الحقوق نادراً ما يتم إعمالها بسبب نظام قائم على سلطة الأب وتؤدي إلى تبعية اقتصادية بالنسبة للمرأة تجاه الرجل أو الحرمان من الإرث. ولذلك أيضاً آثار على قدرة المرأة على التفاوض في شروط ممارسة الجنس والإخلاص في الزواج واستخدام موانع الحمل ومن ثم آليات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وتحقيق أعلى معيار يمكن تحقيقه من الصحة بشكل عام. وفي هذا السياق تتضح أهمية مشروع الهياكل الثقافية لمؤسسة "كيلين"



ودستور كينيا لعام ٢٠١٠، ولا سيما مادته ٤٤ (٣)، التي تقرّ حقوق المرأة في الملكية وفي الوراثة وفي عدم التمييز ضدها بسبب الممارسات الثقافية.

٦٤- وأشارت جمعية "ريلوندي من أجل التنمية"، بوركينا فاسو، إلى العديد من المشاريع الرامية إلى حفظ حقوق النساء والأطفال والمعاقين.

٦٥- ووصفت منظمة العدالة الطبيعية، جنوب أفريقيا - وهي منظمة تعمل لمكافحة القيم والعادات التقليدية الضارة التي تتنافى مع حقوق الإنسان عن طريق ضمان تمثيل النساء والشباب في جميع الاجتماعات في جميع المراحل - كيف أن بروتوكولات المجتمعات المحلية، وهي أداة قائمة على المشاركة لتمكين الشعوب الأصلية والمجموعات المحلية، تعزز حقوق الإنسان والحريات الأساسية من خلال تعزيز القيم التقليدية.

٦٦- وأضافت أن مجتمع الـ "كوي" مجتمع مستضعف لأنه فقد معظم معارفه فيما يتصل بالاستخدام والإدارة المستدامين للموارد الطبيعية في منتزه بواباتا الوطني وبسبب قلة تناقل المعارف التقليدية بين الأجيال. والبروتوكولات المتعلقة بالمجتمعات المحلية تلعب دوراً رئيسياً فيما يتصل بشكل خاص بتأكيد كرامة المجتمع، وإقرار وتعزيز قيم المجتمع المحلي التقليدية من قبيل المداواة والاحترام والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.

٦٧- وأشارت منظمة "نظرة للدراسات النسوية"، مصر، إلى تاريخ استخدام القيم التقليدية لإضعاف حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان للمرأة في مصر، ذلك أن الانتهاكات تقوم إلى حد كبير على القيم التقليدية وعلى قيم سلطة الأب، فيما يتعلّق بمفهوم المرأة المحترمة. ووفّر إسهام هذه المنظمة أمثلة عن القيم التقليدية والدينية التي تخلق وضعاً هاشماً بشكل خاص بالنسبة للمرأة في العديد من الحالات. وأشار إلى انتهاكات المدافعين عن حقوق الإنسان للمرأة واستخدام القيم التقليدية والدينية كتعلة لتبرير الانتهاكات الجسيمة، بما في ذلك التحرش الجنسي.

٦٨- وقالت جمعية رفاه الشعوب والتنمية، الهند، إن جميع القيم التقليدية، التي هي مكرسة أيضاً في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من الصكوك، تقوم على أساس احترام ورعاية الوالدين، والنساء، ومساعدة الفقراء والمحرومين، ولا صلة لها بأي دين محدد. والتغيرات في القيم والعادات التقليدية يمكن أن تحدث بسبب تغيير في النظرة إلى الأمور على مرّ الزمن. وأكدت الجمعية المساهمة الإيجابية للقيم التقليدية، مثل العقيدة، والتعاون، والتواضع، والاحترام المتبادل فيما يتصل بالسعادة والتنمية والبيئة واحترام المسنين، والأطفال والنساء، ومكافحة انتهاكات حقوق الإنسان. ويلعب التعليم منذ سن مبكرة دوراً رئيسياً في تهيئة تلك المساهمات الإيجابية.

٦٩- ورأى برنامج الدفاع عن حقوق الإنسان على الصعيدين الإقليمي والوطني أن الكرامة والعدالة والمساواة وعدم التمييز تتقاسمها البشرية جمعاء، وأنه تقع على عاتق الدول المسؤولية الأولية عن تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية عن طريق احترامها وحمايتها

وإعمالها، وأن حقوق الإنسان لا يمكن تقييدها أو انتهاكها بالاستناد إلى "قيم تقليدية". ولو أن بعض التقاليد تمثل لمعايير حقوق الإنسان إلا أنه لوحظ أن لا القانون الدولي العرفي ولا معاهدات حقوق الإنسان الدولية الأساسية تجيز أو تتوخى فرض قيود على حقوق الإنسان بالاستناد إلى قيم تقليدية.

٧٠- وأفضل الممارسات في تعزيز الحقوق والحريات تتطلب تشجيع وفهم وقبول مبادئ عالمية ووحدة حقوق الإنسان وعدم التمييز في التمتع بالحقوق، والإنصاف والمساواة في الجهود الرامية إلى تأمين تلك الحقوق وتنفيذها. ويجب أن تكون حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، بمن في ذلك المدافعون عن حقوق المرأة، في صلب جميع النقاشات حول حقوق الإنسان وتعزيزها.

٧١- ولاحظت الشبكة الروسية للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسية، الاتحاد الروسي، أن مناقشة القيم التقليدية في الاتحاد الروسي تسعى إلى فرض احتكار عقائدي. والنهج والمعتقدات التحررية يعتبرها المحافظون متعارضة مع القيم التقليدية، مما يبرر فرض قيود صارمة على الحقوق والحريات، ولا سيما فيما يتصل بالمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسية. وفي هذا السياق فإن القيم التقليدية مرادف للقيم التي ينادي بها الإنجيل من قبيل قيم الأسرة، وهي تُستخدم كمنطلق للجمع بين المحافظين المسيحيين الأرثوذكسيين والأصوليين البروتستانتين والكاثوليكين المحافظين.

٧٢- وسردت الشبكة الروسية عدّة ممارسات تقوم على قيم تقليدية فأشارت إلى إدراج التعليم الديني في المدارس العامة من خلال الموضوع المسمى "أسس الثقافات الدينية والأخلاقيات العلمانية" في عام ١٩٩١؛ وتقسيم الأديان إلى ديانات الاتحاد الروسي التقليدية - المسيحية والمسيحية الأرثوذكسية، والكاثوليكية، واللوثرية، والإسلام، واليهودية، والبوذية، و"الطوائف" أو "الطوائف الشمولية"، أي كافة الجمعيات الدينية التي لا تدخل في مفهوم الديانات التقليدية؛ والجهود الرامية إلى إعاقة القساوسة الليبراليين والآراء الليبرالية في أبرشية موسكو؛ والعمل بنظام رجال الدين العسكريين؛ وحظر التربية الجنسية في المدارس الروسية.

٧٣- وقالت منظمة الثقافة الرواندية، رواندا، إن القيم الثقافية مثل التزاهة والتسامح والسخاء، التي هي معرّفة كمعالم دينية وأخلاقية وثقافية، لطالما اعتبرت ركائز لتنمية البلاد، وتنظيم سلوك كل فرد من أفراد المجتمع. وأبرزت المنظمة الاستراتيجيات التي تنفذها الحكومة، بما فيها القوانين والهياكل الأساسية والسياسات العامة لتعزيز وحماية الثقافة واللغة والفنون.

٧٤- ومن بين أفضل الممارسات، أشارت المنظمة إلى التعزيز والحماية القانونيين للتقاليد والثقافة التي تكفلها المادتان ٥٠ و ٥١ من دستور رواندا. وأضافت أن من واجب الدولة أيضاً ضمان المحافظة على التراث الثقافي والمعالم والمواقع التذكارية الوطنية فيما يتصل بالإبادة الجماعية المرتكبة ضد التوتسي. وينص القانون رقم ٢٠١٠/٠١ الصادر في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ بشأن رسالة وتنظيم وطريقة عمل الأكاديمية الرواندية للغة والثقافة، على مسؤولية الأكاديمية عن صيانة وتعزيز اللغة - الكينارواندا - والثقافة.

٧٥- وقالت مبادرة الحقوق الجنسية، كندا، إن بعض القيم التقليدية تؤدي إلى الوصم والتمييز والعنف ضد الأشخاص بسبب أصلهم العرقي أو الإثني أو دينهم أو معتقداتهم أو عجزهم أو سنهم أو نوع جنسهم أو هويتهم الجنسية أو ميولهم الجنسية. والعديد من الممارسات والقواعد التي تميز ضد المرأة وغيرها من المجموعات تبرر بالإشارة إلى التقاليد ويعاقب عليها قانوناً بعقوبات أخف، ومنها على سبيل المثال العنف المتزلي، والقتل بدوافع الدفاع عن الشرف، والعنف المتصل بالمهر، والتمييز القائم على كره المثليين، والعنف. والعديد من البلدان لم تذكر بالتحديد الاعتصاب في إطار الزواج كجريمة، ولم يدرج إلا البعض من البلدان العنف المتصل بالمهر كجريمة في القانون. وسيراً على المثال الجيد الذي تعطيه بعض البلدان بالفعل، اقترحت مبادرة الحقوق الجنسية بناء القدرات وقيام الدول بسن وتنفيذ قوانين وسياسات وبرامج تمنع الممارسات التقليدية الضارة وتعاقب عليها. وأشارت إلى حملات وسائل الإعلام كوسيلة لإذكاء الوعي وتنقيف المجتمعات المحلية بتأثير القيم والممارسات التقليدية الضارة ومنافع الترويج لحقوق الأشخاص المتأثرين من هذه الممارسات. وشملت أيضاً الممارسات المقترحة زيادة تقديم الدعم لآليات الرصد الوطنية والمجتمعية الأساس، وتبادل الممارسات الجيدة.

٧٦- والإشارة إلى "القيم التقليدية" كأساس لتعزيز حقوق الإنسان يمكن أن يُعرض للخطر التقدم في ضمان تمتع الجميع بالحقوق. والقيم المنعكسة في التقاليد قد تعزز وتحترم، أو قد لا تعزز أو لا تحترم، القيم المتقاسمة عالمياً التي اعتمدها الدول من خلال اتفاقيات حقوق الإنسان.

٧٧- وأشارت منظمة "الراعي الصالح"، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، إلى الممارسات الجيدة في عمل مؤسسة "مهضوا يا نساء" في البلد. وتحدث المكتب في لاباز عن مسألة الاتجار بالأشخاص والنجاح في دعم العديد من ضحايا الاتجار من المراهقين. وشملت التدابير، فيما شملت، توفير المأوى والحماية. ووفر مشروع للعدالة الاقتصادية في أورورو حلقات تدريبية للإسهام في تمكين المرأة، والاستقلال الذاتي الاجتماعي - الاقتصادي، والأمن، والمساواة بين الجنسين.

٧٨- وقالت منظمة الحياة والأسرة، شيواوا، المكسيك، إن القيم التقليدية المشتركة بين جميع البشر من قبيل دور الأسرة والمجتمع والتعليم لها دور إيجابي في حماية وتعزيز الحقوق والحريات. وبالتالي فإن القيم التقليدية والأخلاقية لا يمكن فصلها عن حقوق الإنسان القائمة على الكرامة وعلى القيم المتأصلة في الإنسان.

٧٩- ويجب فهم الزواج بأنه قران بين رجل وامرأة. ولوحظ أن الاعتراف بقانون الأسرة الذي يشمل أيضاً حماية الزواج والحياة العائلية، أساسي الأهمية بالنسبة للتعلم بشأن الكرامة وحقوق الإنسان وتعزيزه في كامل النظام القانوني، وذلك نظراً لما لقانون الأسرة من أهمية حيوية في معالجة مسائل من قبيل العنف والبطالة ونقص العمالة. والأسرة لا يجب أن تحميها الدولة فقط وإنما أيضاً المجتمع، مما يتطلب التزاماً قوياً من كل فرد.

٨٠- وقالت منظمة الصوت الكاثوليكي، كولومبيا، إن القيم التقليدية في كولومبيا إنما هي نتاج الثقافة الكاثوليكية وتعني ضمناً تعزيز كرامة الإنسان والأسرة وحرية الضمير. وتطبيق حقوق الإنسان التي لا تنتج عن قيم تقليدية من شأنه أن يكون فرضاً لقيم دخيلة على النظام، ومفروضة على مجتمع ما من جانب سلطات أجنبية، مثلاً من خلال المعاهدات والاتفاقيات والدساتير.

٨١- وشددت منظمة الصوت العام، المكسيك، على أهمية احترام حقوق الإنسان الأساسية التي تتقاسمها جميع الكائنات البشرية منذ الحمل وحتى الوفاة بدون أية استثناءات من قبيل استقلال الفرد الذاتي. وفيما يتعلّق بأفضل الممارسات، شددت هذه المساهمة على الحاجة إلى حماية وتعزيز مؤسسة الأسرة الطبيعية بين الرجل والمرأة كحق عالمي في جميع البلدان وإلى معارضة إيجاد تصورات اجتماعية جديدة للمفهوم.

٨٢- وذكرت منظمة المرأة من أجل التنمية، الاتحاد الروسي، أن جمهورية الشيشان مثال للمجتمع التقليدي القائم على سلطة الأب الذي يطبق فيه القانون العرفي غير المكتوب (Adat) إلى جانب الدستور الروسي والشريعة، وهذا أمر له تأثير في العديد من المسائل. وقد أدت التقاليد البالية إلى زيادة الرقابة وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان. وفي حالات التزاعات، لم تشارك المرأة في المناقشات ولم يتم إشراكها في صنع القرار. وفي حالات الطلاق لا يمكن للمرأة الاحتفاظ بأطفالها، انتهاكاً للدستور الروسي والشريعة الإسلامية. وقلّة الحقوق واضحة أيضاً في قوانين الإرث والملكية.

### ثالثاً - التحليل والاستنتاجات

٨٣- ارتأى العديد من المتقدمين بمساهمات أن بعض القيم التقليدية وثيقة الصلة بكرامة الإنسان وحقوقه، وأنها توفر أساس الحقوق العالمية وخلفيتها، وتدعم تعزيزها وحمايتها. وقُدِّمت أمثلة كممارسات من أفضل الممارسات في تطبيق القيم التقليدية وفي نفس الوقت تعزيز وحماية حقوق الإنسان وتعزيز كرامة الإنسان من جانب كل من الدول والجهات المعنية صاحبة المصلحة الأخرى.

٨٤- ورأى بعض الذين تقدّموا بمساهمات أن القيم التقليدية لا يمكن التمسك بها لتبرير الوضع القائم وإضعاف حقوق أكثر الفئات تمهيشاً وحرماناً. ولاحظوا أن القيم التقليدية يُساء استخدامها في بعض الأحيان لتبرير انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلّق بجرية المعتقد، وحقوق المرأة، والميل الجنسي، والهوية الجنسية. وأكد العديدون على أنه لا يمكن أبداً استخدام القيم التقليدية لتبرير انتهاكات حقوق الإنسان العالمية أو كأساس للتمييز بأي شكل من الأشكال.